محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ

determinants of academic freedom for a university professor from the perspective of the professors of the Saba Region University.

د. يحيى محسن محمد اليريمي
Dr. Yahya Mohsen Al-yaremi

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق اداة الاستبانة التي أعدها الباحث على عينة بلغت (٦٤) أستاذاً تم اختيارهم بطريقة عشوائية من كليات الجامعة كافة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن المتوسط العام لمحددات الحرية الأكاديمية عالي بلغ(٣,٧٠٣٢) وتصدر قائمة مجالات الاستبيان: المجال الذاتي بمتوسط حسابي بلغ(٤,٠٠)، وفي المرتبة الأخيرة المجال الإداري بمتوسط(٣,٥٤٣٥). كانت أبرز محددات للحرية الأكاديمية - تجاهل أهداف الجامعة لموضوع الحرية الأكاديمية و اعتماد إدارة الجامعة نظام التعيين بدلاً من الانتخاب. وفيما يتعلق بأثر متغيِّرات الدراسة، تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة تبعاً لمتغيِّر الجنس في المجال الإداري لصالح الذكور وفي المجال السياسي لصالح الإناث، بينما لا توجد فروق في المجال الذاتي والتشريعي. كما تبين وجود فروق تبعاً لمتغيِّر التخصص في كافة المجالات عدا المجال الذاتي، حيث كانت الفروق لصالح التخصص الإنساني في المجال التشريعي ولصالح التخصص التطبيقي في المجال الإداري ولصالح التخصص الإنساني في المجال السياسي. كما تبين أنه لا توجد فروق تبعاً لمتغيِّر نوع الوظيفة في كافة المجالات عدا المجال الذاتي، ولصالح الأساتذة الثابتين. وبالنسبة لمتغيِّر سنوات الخبرة تبين أنه لا توجد فروق في جميع المجالات.

الكلمات المفتاحية

محددات الحرية الأكاديمية، والأستاذ الجامعي بجامعة إقليم سبأ.

Abstract

The study aimed to identify the most important determinants of academic freedom for a university professor from the perspective of the professors of the Saba Region University. In order to achieve the objectives of the study, the researcher prepared a questionnaire and administered this questionnaire to a sample of (64) professors selected randomly from all the faculties of the university.

The study came out with many findings, the most important of which is that the overall mean of the determinants of academic freedom is high (3.7032). The findings also revealed that the subjective domain ranked highest with a mean of (4.00). The lowest rating was given to the administrative domain with a mean of (3.5435). The most prominent determinant of academic freedom were ignoring the issue of academic freedom in the university objectives and adopting the appointment system instead of election. The study also revealed that there was a statistically significant effect for the gender variable in the administrative domain in favor of males and in the political field in favor of females. However, there was no statistically significant effect for the variable of gender in the subjective and legislative domains. It was also found that there was a statistically significant effect for the specialization variable in all domains except for the subjective domain. The differences were also in favor of human specialization in the legislative domain, in favor of applied specialization in the administrative domain, and in favor of human specialization in the political domain.

It was also found that there were no differences according to the job type variable in all domains except for the subjective domain in favor of permanently appointed professors. Finally, there was no statistically significant effect for the variables of years of experience in all domains.

Key words: determinants, academic freedom, university professor, Sheba Region University.

المقدمة :

ينظر إلى المجتمع الجامعي على أنه الرافد الحقيقي لمجالات الحياة في المجتمع العام بكافة احتياجاته، حيث يعمل المجتمع الجامعي على استقطاب كل جديد في مجالات العلم المتنوعة والمتطورة وبالتالي يعكسها إلى تخصصات أفراده من منتسبي المجتمع الجامعي من خلال إعدادهم بما يلبي طموح مجتمعاتهم ويواكب تطورات عصرهم.

إن إعداد التخصصات المستقبلية التي تمليها تطورات العلم، و احتياجات العصر أصبح هدفاً وغايةَ كل الجامعات العربية، على الرغم من بقاء بعضها مجرد أمنيات وآمال تسعى لتحقيقها، لكن ذلك لن يتأتى إلا بوجود جو أكاديمي ينعم بالحرية والاستقلالية بغية اللحاق بركب الدول المتطورة التي قطعت أشواطاً كبيرةً في هذا المجال (حفيظي، ٢٠٠٤). ويعتقد البعض أن تراجع الجامعات عن أداء دورها وانخفاض مستويات الإبداع فيها مرده غياب الحريات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي، وممارسة الضغوط الخارجية على المفكرين والباحثين، مما يؤدي إلى تراجع دور الجامعات في المجتمع بصورة عامة (Kayrooz & Prtestou، ٢٠٠٢) . وحتى تستطيع الجامعة أن تلعب الدور القيادي البارز في المجتمع، فلابد من الاعتماد على الهيئات التدريسية فيها باعتبارهم الحجر الأساس في العملية التعليمية، في ظل توفير الحياة الكريمة لهم في إطار ديمقراطي يكفل لهم ممارسة حقوقهم(الحلو، ٢٠٠٣).

مفهوم الحرية الأكاديمية :

بتصفح الدراسات السابقة للحرية الأكاديمية وجد الباحث صعوبة بالغة في إيجاد مفهوم محدد وموحد لمصطلح الحرية الأكاديمية، وهذا ناتج عن أهمية المصطلح وسعة أفقه وتجدده وانتشاره، ونوعية ثقافة المهتمين به، وتغير آليات تطبيقاته من جامعة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فهو يتغير بتغير الزمان والمكان والنوع وحيثيات ممارسته، ونظرا لتعدد وتنوع هذه المفاهيم سنقتصر على إيراد بعض المفاهيم لمصطلح

الحرية الأكاديمية في تلك الدراسات والتي تتناسب وطبيعة الدراسة الحالية.

وورد مصطلح الحرية الأكاديمية في الموسوعة الدولية للعلوم الإجتماعية على أنها السعي لتوفير المناخ الحر للأستاذ الجامعي في الكتابة والحديث عن الحقيقة كما يرونها بلا قيود، ودون الإضرار به، وتوفير الحماية له من الضغوط الداخلية والخارجية الواقعه له جرَّاء ما أفصح عنه من نتائج أو آراء حول تلك الحقائق محط دراساتهم. (David،١٩٧٢). وعرفت الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي بأنها حق عضو هيئة التدريس في ممارسة نشاطاته التدريسية والتعبير عن آرائه ومعرفته العلمية وفلسفته البحثية وفكره في خدمة المجتمع دون أي ضغوط خارجية تمارس عليه من أي جهة كانت. (الغريب شبل ٢٠١٢).

مضامين وأبعاد مفهوم الحرية الأكاديمية:

مما يؤكد عمق مفهوم الحرية الأكاديمية أن لها مضامين و أبعاد متنوعة منها: (حرية الفكر، وتتمثل في قدرة الفرد عن التعبير عن رأيه وفكره والتوصل إليه بصوت واضح ومسموع وصادق ودون قيود)(Neave، ٢٠٠٠). كما تشمل الحرية الأكاديمية حرية البحث، ويقصد بها حرية الفرد في ممارسة حقه الفكري في كتابة أفكاره وإثباتها دون تعصب).(الجعنيني والتل ١٩٩٧)

وتتضمن الحرية الأكاديمية حرية التعبير عن الرأي، أي قدرة الفرد على اعداد وجهة نظره في موضوع ما، وإطلاق قواه الفكرية والحق في المناقشة والحوار والنقد بموضوعية دون قيودٍ أو رقابه أمنية (Caston، ١٩٨٩) كما تشمل حرية الاعتقاد التي تتيح للأستاذ الجامعي الاعتقاد في إطار معتقدات المجتمع وفلسفته، وحرية الاختيار فيما يراه من أساليب ومعارف مناسبة لطلبته والتعبير عن الرأي في مختلف القضايا التي يعايشها).(Boland، ٢٠٠٣)، كما يؤكد كابل على بعد مهم متصل بمضامين الحرية الأكاديمية ولكن من زأوية الضبط والانضباط، وهو حرية الاختيار مع التقيد بالضوابط الأخلاقية واعتبرها شرطاً لبلوغ الحرية المنضبطه، (Cabal، ١٩٨٨).ويشير كمال الكناني إلى مضامين وأبعاد للحرية الأكاديمية

بصورة عامة من حيث: الاستقلال المالي والإداري للجامعة، وتوفر مصادر تمويل خاصة بها، كون ذلك يحرر الجامعة من قيود التبعية السياسية ومن بيروقراطيتها، وذلك يسمح للجامعة بحسن اختيار أفضل الكفاءات العلمية من الأساتذة المحليين والمعارين، والباحثين والمختصين خارج إطار القولبة المالية التي تفرضها الدولة على الجامعة وبمعايير لا تتفق مع حرية الجامعة الأكاديمية، (الكناني، ٢٠٠٨). كما يتضمن المفهوم المشاركة في إدارة وقيادة الجامعة بشكل مباشر أو غير مباشر وصنع القرار فيها وحرية: في ماذا وكيف تدرس وفي اختيار موضوعات البحث والحرية في الاتصال والتعبير من دون خوف أو تهديد (Basyouni،(٢٠٠٥) وحتى تتحقق هذه المضامين كممارسات، على قيادات الجامعات أن تولي جلَّ اهتمامها باستمرار لتطوير عضو هيئة التدريس وإعداده الإعداد التربوي الصحيح، بما فيها تلبية حاجاته ومتطلباته وهي حاجات لا يمكن إشباعها إلا من خلال الحرية الأكاديمية بكافة نواحيها لعضو هيئة التدريس(٢٠٠٣ شقير).

الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي:

وفي إطار الجهود التي عدت الحرية الأكاديمية جزءاً لايتجزأ من حقوق الإنسان ولاسيما الحق في التعليم.. فقد نصَّ إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات ١٩٨٨على أن الحق في التعليم لايمكن التمتع به بصورة كاملة إلا في مناخ الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي.. ويحمِّل هذا الإعلان الدولة مسؤولية ضمان هذه الحرية الأكاديمية حينما ينص على أن الدولة ملتزمة باحترام جميع الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الأكاديمي التي يعترف بها عهداً الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان (هادي، ٢٠١٠).

فالحرية الأكاديمية تعد أداة فاعلة في اكتشاف الحقيقة، وعليه فإن مؤسسات التعليم الجامعي يجب أن تقدم درجة عالية من الحرية لأعضاء هيئة التدريس لتقصي الحقيقة، بحيث يتمكنون من ممارسة: حرية التعليم والبحث

والنشر وحرية الرأي وحرية التفكير وحرية التعبير وحرية اختيار موضوع البحث وإنتاجه، وحرية نشره وتداول المعلومات بين الأساتذة والطلبة والباحثين، مع الالتزام الأخلاقي لمتطلبات ممارسة الحرية الأكاديمية.(Scott، ١٩٩٩)،حيث إن الحرية الأكاديمية الممارسة لعضو هيئة التدريس في مجال التدريس الجامعي، وخدمة المجتمع والبحث العلمي، تعد معايير أساسية ومرتكزات لتصنيف الجامعات واعتمادها محلياً.(العلجوني،٢٠١٦).

إن ما توفره الحرية الأكاديمية للأساتذة أصبح أمرًا أساسياً في عصر أصبحت فيه الديمقراطية معيارًا مهماً لتطور المجتمعات وتقدمها، ليتمكنوا من البحث عن الحقيقة بشكل أفضل، ويُيَسِّرُ لهم سبل الوصول إليها، ويقوى عندهم القدرة على النقد البناء لكل ما هو مناف للعلم، وأن لا نحكم على عضو هيئة التدريس في الجامعة من منطلق أفكاره ومعتقداته ؛ بل من منطلق كفايته وقدرته على القيام بالتدريس والبحث والخدمة العامة (الرشدان، ٢٠٠٠).

إن الحرية الأكاديمية ضرورة لا غنى عنها للأستاذ الجامعي، فهي تساعده على تحقيق مهامه الرئيسية الثلاث: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. فبغياب الحرية الأكاديمية يصبح التدريس عملية شكلية جامدة لا روح فيها ولا إبداع، ويغدو البحث العلمي مسألة قليلة الارتباط بالمجتمع وواقعه ومشكلاته، كما تضعف خدمة المجتمع وتصبح عديمة الجدوى، فخدمته تقوم على دراسة مشكلاته الحالية والتنبؤ بمشكلاته المستقبلية وحلّها (السورطي، ٢٠٠٩). ولما كان الأستاذ الجامعي المحور الأساسي للعملية التربوية التعليمية، فلا بد من توافر المناخ الملائم والإمكانات المادية والعلمية، والحريات الأكاديمية والإدارة الحرة والتعبير الفكري حتى يستطيع هذا الأستاذ أن يقوم بوظائفه، ويؤدي واجباته ويبدع في تخصصاته وأدواره المختلفة (حسين، ٢٠٠٦).

ويترتب على ما سبق وضع ضمانات مرضية للحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي، وذلك للعمل الجاد ورفعة العمل المؤسسي داخل الحرم الجامعي ولن يتم

ذلك إلا من خلال:

١. تفعيل دور المجلس الأعلى للجامعات بما من شأنه تأكيد استقلال الجامعات.
٢. وضع تشريع خاص بالحرية الأكاديمية يحدد المفهوم والحقوق والواجبات.
٣. تنويع الموارد المالية الخاصة بالجامعة ، بعيداً عن التبعية لجهات أخرى.
٤. تأهيل الأستاذ الجامعي تربوياً واكاديمياً وديمقراطياً قبل الشروع في أداء أدواره الجامعية.
٥. مع التأكيد على أهمية الحرية الأكاديمية؛ فإنها ليست غايةً في ذاتها بمجرد الحصول عليها سوف تقوم بخوارق المعجزات وتمشي فوق السحر لحل المشكلات التي تعاني منها الجامعات (قمبر، ٢٠٠١).

الحرية الأكاديمية بين المحددات والضوابط:

مهما قيل في حدود الحرية الأكاديمية وضوابطها نؤكد القول بكلام رتشارد كي بيتس، الأستاذ في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الامريكية، الذي يرى (أن الحرية الأكاديمية لها حدود ومسؤوليات ومعايير على المتمتعين بها احترامها، وعلى المدافعين عن الحرية الأكاديمية أن يدركوا بأن مصداقيتهم في هذا المجال هو بمدى اعترافهم بأن الحرية الأكاديمية لها حدود وضوابط).(Richard، ٢٠٠٧) وترى فتيحة حفحوف: أن جوهر الحرية الأكاديمية حرية أستاذ الجامعة في المجال الأيديولوجي والسياسي والاجتماعي والعقائدي، ولكن شريطة أن تكون هذه الحرية: حرية مسؤولة وليست حرية مطلقة، حرية يكون معناها الأساسي النظام والالتزام، وتحكمها قواعد وأخلاقيات، فهي حرية تتماشى مع أهداف المجتمع وحاجاته(حفحوف، ٢٠٠٨) . فالحريات في الجامعة مشروطة ومحددة بما يدخل ضمن مفهوم «الأكاديمي.» والجامعات تستطيع تحديد ماهية الحريات الأكاديمية وتنظيمها ذاتياً دون تدخل خارجي بحيث يتمكن كل أستاذ أو طالب أو مسؤول إداري من ممارسة حرياته لتطوير أهداف الجامعة التربوية والبحثية والخدمية، وأن يسهم بصورة فعالة في إغناء بيئة الحريات الأكاديمية والدفاع عنها وتحقيق

مستلزماتها من دون معوقات ولا محددات(الربعي، ٢٠٠٧).

ومن أبرز المحددات والمعيقات التي تشكل تحدياً أمام تحقيق مطلب الحرية الأكاديمية لدى عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، غموض معنى الحرية الأكاديمية في الجامعات، حيث إن فهمها يختلف من فرد لآخر، ومن جامعة لأخرى، مما يؤدي إلى سوء ممارستها، وضعف الشعور بأهميتها والمطالبة بها، والتناقص في تطبيقها؛ وضعف حرية الأستاذ الجامعي في البحث العلمي والتدريس، حيث يعوزه المناخ الحر الذي يدفعه إلى العمل والبحث وإطلاق طاقاته الإبداعية؛ بالإضافة إلى التسلط الإداري، إذ يعاني أعضاء هيئة التدريس في كثير من الجامعات العربية قيوداً بيروقراطية إدارية ودينية تكبِّل حرياتهم الفكرية والأكاديمية(السورطي، ٢٠٠٩) . ولا تقتصر التحديات والمحددات التي تواجهها الحرية الأكاديمية على الدولة والمؤسسات الدينية فحسب بل إن الحرية الأكاديمية ونشاطات التعليم العالي والبحث العلمي غالباً ما هددت أيضاً بالقيود والتحديات من المجتمع ومختلف الأيديولوجيات الفاعلة في الوسط الاجتماعي، (Sheila،١٩٨٨). اذ لابد من التسليم بأن هنالكَ -دائماً- بعض المحددات والقيود على الحرية الأكاديمية، كما هو الحال بالنسبة للحريات الأخرى. لكن القيود الخاصة بالحرية الأكاديمية بنظرة ليست قيوداً خارجية فقط، وإنما هي قيود داخلية وذاتية مرتبطه بما يعرف بمسؤليات البحث العلمي والألتزام المهني والأخلاقي والوطني للباحث(رياض، ٢٠١٠) .

إن الجامعة التي لا توفر الممارسة الحقه لهذه الحرية لا يمكن أن تؤدي وظائفها على أكمل وجه، وتبقى قابعة ضمن الأسلوب التقليدي الذي يحارب التحديث والتجديد والإبداع، وغير ذلك مما أكدته التربية الحديثة وتقرن الحرية الأكاديمية بالجامعة بوظائفها الثلاث المعروفة وهي : التعليم، البحث العلمي، والخدمة العامة للمجتمع . (سيف، ٢٠٠٦)

ومن العوامل التي أسهمت في قصور الوعي بثقافة الحرية الأكاديمية لدى الأستاذ الجامعي إغفال بعض التشريعات ابتداءً بالدستور ومروراً بقانون الجامعات

اليمنية وانتهاءً باللوائح المعول عليها في إطار الجامعات للمواد التفصيلية التي تؤكد حق الأستاذ في ممارسة الحرية الأكاديمية في أوسع نطاق، والاكتفاء بالمواد العامة المتضمنة لذكر الحرية الأكاديمية، بالإضافة إلى بعض التشريعات المعنية بالتعيينات والترقيات والانشطة التي لم تنص صراحة بإعطاء الحقوق الكاملة للأستاذ الجامعي، وهذا بدوره يؤثر سلباً على أداء وعطاء وشخصية أستاذ الجامعة (المنصوب، ٢٠١٣).

وختاماً يمكن القول «أن الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي لا تتأتى بالرغبة المجردة ولا تتحقق بالنية وحدها بل لابد من ممارستها أمداً ولابد من التوصل إليها بالتجربة المضنية الطويلة وكثيراً ما يكون الدرب إليها مملوءاً بالمصاعب التي تنشأ لسوء إستعمالها ولطالما ولدت الحرية الفكرية طفلة بسبب ذلك قبل بلوغها النضج والكمال»(رياض، ٢٠١٠)

الدراسات السابقة:

١. الصالح، (٢٠١٩)الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعأون الخليجي : من وجهة نظر قياداتها وأعضاء هيئة التدريس. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الحرية الأكاديمية والتحديات التي تواجهها وسبل تعزيزها في جامعات دول مجلس التعأون الخليجي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث بلغت عينة الدراسة (٦١٣) من قادة وأعضاء هيئة التدريس في كل من جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، وجامعة الكويت بدولة الكويت، وجامعة الخليج العربي بمملكة البحرين. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها: أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بدرجة عالية من الحرية الأكاديمية، وجاءت أبرز تحديات الحرية الأكاديمية بالجامعات متمثلة باعتماد الجامعة على نظام التعيين للقيادات العليا بدلاً عن الانتخاب، وأوضحت النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في الحرية الأكاديمية تعزى لمتغيِّر الجنس لصالح الإناث، و متغيِّر الوظيفة لصالح وكيل كلية وعمادة، ومتغيِّر سنوات الخبرة لصالح من خبرتهم أكثر من (١٠) سنوات، ومتغيِّر الجامعة لصالح جامعتي الملك سعود والخليج .

٢. زروالي، وابريعم(٢٠١٨) درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. هدفت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفق مجالاتها حرية التدريس واتخاذ القرار والبحث العلمي والتعبير. استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، بتطبيق أداة الدراسة الاستبانة على عينة مكونة من ٧٢ عضو هيئة تدريس. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: ممارسة أعضاء هيئة التدريس في بالجامعة الجزائرية للحرية الأكاديمية وبدرجة متوسطة، وجاءت في المرتبة الأولى حرية التدريس، تليها البحث العلمي ومن ثم حرية التعبير وفي المرتبة الأخيرة حرية اتخاذ القرار.

٣. المسيليم وعويهان(٢٠١٧) درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة

التدريس في جامعة الكويت، وعلاقتها بدرجة رضاهم. هدفت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية ودرجة رضاهم عن العمل، والعلاقة بين ممارسة الحرية الأكاديمية ورضاهم عن العمل. وأثر متغيِّرات الدراسة: النوع، وسنوات الخبرة والرتبة الأكاديمية. استخدم الباحثان المنهج الوصفي الارتباطي، وطبقت الاستبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بلغت ٢١٠ عضو هيئة تدريس. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: أن ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية كانت مرتفعه ولكافة مجالات الحرية. وللتحقق من فرضيات الدراسة تبين وجود فروق ذات دلالة بين إجابات أفراد العينة تعزى لمتغيِّر النوع لصالح الذكور وسنوات الخبرة لصالح فئة ١٥ سنة وأكثر، وللرتبة الأكاديمية ولصالح رتبة أستاذ وذلك في مجال الحرية والبحث العلمي . و توصلت الدراسة إلى أن درجة رضا أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت كانت متوسطة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الحرية الأكاديمية والرضا عن العمل .

٤. الخرابشة (٢٠١٦) درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن للحريات الأكاديمية من وجهة نظرهم. هدفت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن للحرية الأكاديمية، وأثر بعض المتغيِّرات على إجاباتهم . استخدم الباحث الإستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات، واعتمد المنهج الوصفي التحليلي ، حيث أجريت الدراسة على جميع أعضاء هيئة التدريس في كليات إقليم الوسط جامعة البلقاء التطبيقية الأساتذة ومساعديهم للعام الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٦م، والبالغ عددهم (٦٠٨) عضو هيئة تدريس. خرجت الدراسة بالعديد من النتائج أبرزها: درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية كانت بدرجة عالية في مجال حرية التعبير عن الرأي، وبدرجة متوسطة في مجالات: حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية وحرية البحث العلمي، وحرية التدريس على التوالي. وللتحقق من فرضيات الدراسة، تبين أنه لا توجود فروق دالة

إحصائياً في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية تعود لمتغيِّر الجنس، ولصالح الذكور في مجالات حرية التدريس وحرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية، وفي متغيِّر الخبرة التدريسية، ولصالح من خبرتهم (١٠-١٥ سنة) في مجال حرية التدريس، ومتغيِّر الرتبة الأكاديمية، ولصالح الأستاذ في مجال حرية البحث العلمي. بينما لا توجد فروق بين المتوسطات حول ممارسة الحرية الأكاديمية في جميع المجالات تبعاً لمتغيِّر الكلية.

٥. الشأوي، (٢٠١٥م)، الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالاغتراب الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية جامعة البصرة. هدفت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة الحرية الأكاديمية، والشعور بالاغتراب الوظيفي (المهني) لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية - جامعة البصرة والعلاقة بينهما وحسب متغيِّرات الجنس والتخصص واللقب العلمي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وبتطبيق استبانتين إحداها لقياس الحرية الأكاديمية والأخرى لقياس الاغتراب الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس والمعدَّ من قبل حمدان والكرداوي. وطبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بلغ عددها (١٥٠) تدريسي وتدريسية..خرجت الدراسة بالعديد من النتائج أبرزها: أن أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية لايتمتعون بمستوىً عالٍ في ممارستهم للحرية الأكاديمية. أما الدرجة الكلية لأفراد العينة الكلية على مقياس الاغتراب المهني فأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية يعانون من اغتراب وظيفي بكافة مجالاته. وللتحقق من فرضيات الدراسة فقد تبين أنه توجد علاقة عكسية بين الحرية الأكاديمية والاغتراب المهني حيث بلغ معامل الارتباط بين مجال فقدان المعنى واتخاذ القرار(-٠,٣٢) أي أنه كلما كان التدريسي محروما من حريته الأكاديمية كلما كان ذلك سببا في اغترابه المهني.

٦. العامري(٢٠١٥) الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الباحة من وجهة نظرهم. هدفت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية، والكشف عن الفروق الإحصائية بين

استجابات أفراد العينة، تعزى لمتغيِّرات الرتبة الأكاديمية والجنس والجنسية، نوع الكلية. استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، بتطبيق أداة الدراسة الاستبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بلغت ٣٥٠ عضو هيئة تدريس. خرجت الدراسة بالعديد من النتائج أبرزها: أن ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية كانت بدرجة متوسطة لكل المحأور. وللتحقق من فرضيات الدراسة فقد تبين أن هنالك فروقاً ذات دلالة إحصائية في إجابات أعضاء هيئة التدريس حول درجة الحرية وابعادها وفقاً لمتغيِّر الجنس، ولصالح الذكور، ووفقاً لمتغيِّر الجنسية ولصالح السعوديين، في بعدي البحث العلمي وخدمة المجتمع، ووفقاً لمتغيِّر الكلية ولصالح الكليات العلمية، في بعدي البحث العلمي والتدريس، كذلك توجد فروق على الدرجة الكلية وبأبعاد التدريس والبحث العلمي والمشاركة بصناعة القرار، تعزى لمتغيِّر الرتبة الأكاديمية ولصالح رتبة الأستاذ. كما توصلت الدراسة إلى بعض معوقات الحرية الأكاديمية ممثلة في التضخم البيروقراطي، وانخفاض الرضا الوظيفي والاهتمام بالبحث العلمي ومستوى الجودة في التعليم .

٧. الفضلي، (٢٠١٥) تصور مقترح لتفعيل الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، هدف الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات اليمنية ، ولتحقيق هدف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية (١٤٤٠) عضواً في جامعتي عدن وإب، وتم اختيار عينة عشوائية بلغت(٣٤٢) عضواً، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: درجة أهمية الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة جاءت بدرجة عالية، ثانياً واقع توفر مجالات الحرية الأكاديمية جاءت بدرجة متوسطة بشكل عام. ثالثاً: المعوقات التي تحد من ممارسة أعضاء هيئة التدريس لحريته الأكاديمية في الجامعات اليمنية جاءت بدرجة عالية. رابعاً المقترحات التي من

شأنها تفعيل الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية جاءت بدرجة عالية ، خامساً توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغيِّر (الجامعة ، التخصص، سنوات الخبرة) بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات إجابات أفراد العينية تبعاً لمتغيِّر (الجنس ، اللقب العلمي، الوظيفة الحالية).

٨. محمود، والأسود(٢٠١٤) الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها . هدفت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، والتعرف عمَّا إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى المتغيِّرات (الجنس، الدرجة العلمية ،التخصص). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، بتطبيق أداة الدراسة الاستبانة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات بمحافظات غزة. خرجت الدراسة بالعديد من النتائج أبرزها: درجة تقدير أفراد العينة لحريتهم الأكاديمية جاءت متوسطة بنسبة (٦١,٥٪)، حيث احتلَّ مجال (اتخاذ القرار)، المركز الأول بنسبة (٦٧٪)، يليه مجال (حرية التدريس) بنسبة (٦٠,٤٪)، يليه مجال (حرية التعبير) بنسبة (٥٧,٩٪)، وأخيرا مجال (البحث العلمي) بنسبة (٥٥,٣٪).. وللتحقق من فرضيات الدراسة، تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للحرية الأكاديمية تعزى لمتغيِّرات (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص).

٩. المنصوب، ٢٠١٣ ، تقييم مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعة إب. هدفت الدراسة إلى تعريف مفهوم الحرية الأكاديمية وبيان حدودها ومداها والكشف عن مستوى ممارستها في الواقع اعتماداً على إجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وبيان ما اذا كانت هنالك فروق إحصائية في مستوى ممارسة هذه الحريات تبعاً لمتغيِّرات الدراسة(الدرجة العلمية، الجنس ، الجنسية، القسم العلمي، التخصص العلمي، وسنوات الخبرة. والمركز الإداري.

استخدم الباحث المنهج الوصفي وطبقت أداة الاستبانة على عينة بلغت ٦٣ عضو هيئة تدريس من مختلف كليات جامعة إب، اليمن، من اليمنين والوافدين. توصلت الدراسة للعديد من النتائج أبرزها: أن الحرية الأكاديمية تمارس بمستوى متوسط ولكافة المجالات. كما أوضحت الدراسة وجود فروق ذات دلاله إحصائية في مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية بين أعضاء هيئة التدريس اليمنيين ووالوافدين في جميع مجالاتها باستثناء مجال الحرية والتواصل مع المجتمع المحلي ولصالح اليمنيين والاقسام العلمية التطبيقية.

١٠. سيف(٢٠٠٦م) درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات اليمنية

هدفت الدراسة إلى التعرف عن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات اليمنية (جامعة صنعاء أنموذجاً) ومعرفة تأثير متغيِّرات الدراسة(الجنس، الجنسية ، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة، الكلية) على إجابات أعضاء هيئة التدريس. استخدم الباحث المنهج الوصفي، وبتطبيق أداة الاستبانة على عينة من أفراد أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة، في بعض المجالات ومنها : مجال التدريس والبحث بينما ضعيفة في مجال الحقوق الديمقراطية والاستقلال، كما توصلت الدراسة إلى وجود معوقات ومحددات لهذا الضعف في الممارسة ،منها: إهمال القوانين واللوائح لمتطلبات الحرية الأكاديمية، وكذلك الهيمنة السياسية على مجريات الحياة الجامعية، وفيما يتعلق باختبار الفرضيات توصل الباحث أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغيِّرات الدراسة عدا متغيِّر الجنسية ولصالح اليمنيين.

التعليق على الدراسات السابقة:

حأول الباحث من خلال مسح الدراسات السابقة الوصول إلى أكبر قدر من الدراسات ذات الصلة بالدراسة الحالية، لكي تكون الانطلاقة في هذه الدراسة

محددة وموثقة بخطوات علمية منطقية استمداداً من موضوعات الدراسات السابقة وتجديداً في مجالاتها المتنوعة ومن خلال استقراء الدراسات السابقة يمكن القول:

- أغلبية الدراسات السابقة تدور عنأوينها حول: موضوع الحرية الأكاديمية في المجتمع الجامعي، وهنا تلتقي الدراسة الحالية مع سابقاتها في التطرق لموضوع الحرية الأكاديمية، وتختلف في تخصيص موضوع محددات الحرية الأكاديمية للدراسة الحالية وهو ما لم يسبق دراسته حسب علم الباحث.
- تنوعت مجالات موضوعات الدراسات السابقة حول الحرية الديمقراطية حيث تناولت بعضها ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية كدراسة: خطاييه، والسعود، (٢٠١١م)،عدنان، و عاهد، (٢٠١٧م)، زروالي، وابريعم (٢٠١٨)، المسيليم وعويهان(٢٠١٧)، العامري(٢٠١٥)، سيف(٢٠٠٦م)، بينما تناولت أخرى الحرية الأكاديمية اجمالا كدراسة الصالح، (٢٠١٩)، وزروالي، وابراهيم (٢٠١٨)، بينما تناولت دراسات اخرى لموضوع الحرية الأكاديمية وعلاقتها ببعض العوامل مثل: دراسة عباس(٢٠١٥م)، وخطاييه، والسعود (٢٠١١م)، والشأوي، (٢٠١٥م)، ولطفي (٢٠٠٨م).
- تنوعت بلدان الدراسات السابقة ما بين الأجنبي والعربي والمحلّي، وتشكلت أكثر في الجامعات العربية لأكثر من بلد عربي بهدف استقصاء مجالات دراسة الحرية الأكاديمية ومعرفة أثر البيئات على ممارسة الحرية الأكاديمية. كدراسة :(Keith، ١٩٩٧) أجنبياً ودراسة الصالح، (٢٠١٩) وعدنان، وعاهد،(٢٠١٧م) عربيا، ودراسة: المنصوب ٢٠١٣، وسيف ٢٠٠٦ محلياً.
- يتضح من خلال نتائج الدراسات السابقة: أن ممارسة الحرية الأكاديمية محدودة ؛ فمعظم النتائج في المستوى المتوسط وهذا دليل على تقارب المناخ السياسي والاجتماعي الديمقراطي في الوطن العربي، حيث لازالت الحرية الأكاديمية في حاجة لمزيدٍ من البحث والتقصي بهدف تعميق الوعي بأهميتها ومعرفة سبل وآليات ممارستها.
- لقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد موضوع الدراسة

الحالية حيث خرج من نتائجها وتوصياتها بدراسة معوقات و محددات الحرية الأكاديمية.

- كما استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تكوين الإطار النظري للدراسة الحالية باعتبار الدراسات السابقة تطرقت لموضوع الدراسة الحالية ولو بشكل متنأثر والباحث قام بجمعه وإعادة ترتيبه وتوظيفه بما يوائم وموضوع الدراسة الحالية.
- فتحت الدراسات السابقة الآفاق أمام الباحث في الرجوع إلى بعض المصادر التي ساعدت الباحث في بلورة موضوع البحث الحالي وكونت مجالاته.
- ومن خلال الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة استطاع الباحث إعداد اداة الدراسة الحالية، ومقارنتها بسابقاتها، ومعرفة المؤثرات المشتركة في النتائج.
- وإجمالا تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية، في كونها نظرية وميدانية ومنهجها واحد وهو المنهج الوصفي وادواتها هي الاستبانة، وهذا يسهل الاستفادة في بناء موضوعات الدراسة والمناقشة والمقارنة في نتائجها
- إلا أن الدراسة الحالية تتميز بانفرادها بموضوعها المهم والنوعي وهو: معرفة أسباب ومحددات ومعوقات ممارسة الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي، وهو الموضوع الذي لم يدرس بصفة مستقلة وشاملة حسب معرفة الباحث.
- كما تختلف الدراسة الحالية عن سابقاتها في مكان الدراسة ومجتمعها وهو تحديدا جامعة اقليم سبأ في الجمهورية اليمنية.

مشكلة الدراسة:

من خلال مسح الباحث لنتائج الدراسات السابقة، منها: الأجنبي والعربي والمحلي، يتبين أن معظم هذه الدراسات تؤكد محدودية ممارسة أساتذة الجامعات للحرية الأكاديمية، كما تؤكد هذه الدراسات إلى وجود عوامل وأسباب وراء هذا التدني في ممارسة الحرية الأكاديمية، ومما لاحظه الباحث عدم وجود دراسة ميدانية تعالج قضية تحديد العوامل التي تحد من ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية

الأكاديمية، ومن وجهة نظرهم . وباعتبار جامعة إقليم سبأ من الجامعات اليمنية الناشئة، والفاعلة على مستوى الساحة اليمنية أكاديمياً رغم حداثتها، والمتطلعة إلى توفير الحد المطلوب من المعايير في الاعتماد الأكاديمي، وباعتبار الباحث عضو هيئة تدريس في هذه الجامعة فقد لمس من خلال رؤيته الشخصية ونتائج الدراسات السابقة إلى أن معظم الجامعات اليمنية عموماً ومنها جامعة إقليم سبأ تعاني من ضعف الاستقلال المالي والإداري، وطغيان المركزية الشديدة على إداراتها، بالإضافة إلى ضيق مساحة الحرية الأكاديمية في الجانب البحثي والأنشطة والحقوق، كما يلاحظ ضعف إسهام أساتذة الجامعة في خدمة المجتمع العام، وضعف قدرتهم على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات العامة في الجامعة، بل وصل بالأمر إلى ضعف تفعيل المكونات النقابية، وهذا ما لمسه الباحث في واقع بعض الجامعات اليمنية باعتبار خبرته في مجال التدريس في أكثر من ست جامعات يمنية وباعتباره أيضاً عميداً لإحدى كليات جامعة إقليم سبا ورئيس قسم سابق فيها، ومن هذا كله شعر الباحث بضرورة دراسة العوامل التي أدت إلى الحد من ممارسة أساتذة الجامعة للحرية الأكاديمية بمجالاتها وأبعادها المتنوعة.

وتتمحور مشكلة الدراسة الحالية في محأولة التعرف إلى أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ.

أسئلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس ما هي أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ في المجالات عموماً؟ وتنبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

س١ ما هي أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ في المجال (الإداري)؟

س٢ ما هي أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ في المجال (السياسي)؟

س٣ ما هي أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور

أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ في المجال (التشريعي)؟

س٤ ما هي أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ في المجال (الذاتي)؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في ترتيبهم لأهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي، تعزى للعوامل الآتية: الجنس(ذكر أنثى)، والتخصص(تطبيقي وانساني)، ونوعية الوظيفة(ثابت) (متعاقد) ،سنوات الخبرة(١-٥ سنوات)، (٥-١٠سنوات) ،(١٠سنوات فما فوق)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف إلى أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ في المجال (الإداري).
- التعرف إلى أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ في المجال (السياسي).
- التعرف إلى أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ في المجال (التشريعي).
- التعرف إلى أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ في المجال (الذاتي).
- التعرف إلى الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين إجابات أفراد العينة في ترتيبهم لأهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي، تعزى للعوامل الآتية: الجنس(ذكر أنثى)، والتخصص(تطبيقي وانساني) ،ونوعية الوظيفة(ثابت) (متعاقد) ،سنوات الخبرة(١-٥ سنوات) ،(٥-١٠سنوات)، (١٠سنوات فما فوق).

أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

١. الإسهام في إثراء التراث التربوي في مجال الحرية الأكاديمية في ظل التحولات

المجتمعية والسياسية والعلمية، خاصة مع ندرة دراسة هذا المجال في البيئة اليمنية حسب علم الباحث.

٢. من خلال النظر إلى الدراسات السابقة يتضح عدم وجود دراسة سابقة لموضوع الدراسة الحالية وبذلك يمكن تزويد المعنيين بتطوير المجتمع الجامعي بمنظومة المحددات للحرية الأكاديمية والتي قد تسهم في معالجة وضع الأستاذ الجامعي في ظل بيئة ديمقراطية حرة.

٣. وباعتبار الحرية الأكاديمية هي العامل الرئيس في إبداع الأستاذ الجامعي فستسهم هذه الدراسة في خلق نوع من الوعي لدى أساتذة الجامعات بذلك.

٤. مما يميز هذه الدراسة شموليتها في دراسة موضوع العوامل التي تحد من ممارسة الأستاذ الجامعي للحرية الأكاديمية، ومن منظور الأستاذ الجامعي نفسه.

٥. تمثّل هذه الدراسة إسهاما في التأصيل لمضامين الحرية الأكاديمية، والتي تشير في مجملها إلى حقوق الأستاذ الجامعي المنطوية في إطار الحرية الأكاديمية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في المجالات الآتية:

الحدود الموضوعية: تمحورت الدراسة حول موضوع محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في المجال الإداري والتشريعي والذاتي والسياسي، والتي لم يسبق دراستها حسب علم الباحث.

الحدود المكانية: تم تحديد جامعة إقليم سبأ مكان الدراسة في كلياتها عموماً، باعتبارها ميدان عمل الباحث ولحداثتها تعتبر بيئة خصبة لنمو هذه الأفكار عن الحرية الأكاديمية.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ بدرجة أستاذ مساعد أو أستاذ مشارك أو أستاذ، ولكلا الجنسين (ذكور واناث)، وبكلا الوظيفتين (ثابت ومتعاقد بعقد مقطوع).

الحدود الزمنية: طبقت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة

إقليم سبأ للعام الجامعي ٢٠٢٠

التعريف الإجرائي لمصطلحات الدراسة :

ويمكن تعريف أهم مصطلحات الدراسة إجرائياً بالآتي:

محددات الحرية الأكاديمية هي: الدرجة التي يسجلها المستجيب على مجموعة فقرات أداة الدراسة التي أعدها الباحث والمتضمنة العوامل الداخلية والخارجية للجامعة ذات الطابع السياسي والإداري والتشريعي والذاتي والتي تحد من ممارسة الأستاذ الجامعي للحرية الأكاديمية.

الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي: هي مجموعة الحقوق المادية والمعنوية للأستاذ الجامعي والتي تشير إليها ضمنياً فقرات محددات الحرية الأكاديمية في الاستبانة وتتضمن حريته في التعبير عن رايه والبحث والتدريس والمشاركة والحياة الكريمة من غير وصاية أو تدخل غير مسؤول.

الأستاذ الجامعي: كل عضو هيئة تدريس يعمل في جامعة إقليم سبأ، حاصل على درجة أستاذ مساعد أو أستاذ مشارك، أو أستاذ، ولكلا الجنسين (ذكور وإناث)، (ثابت أو متعاقد بنظام الأجر المقطوع). ممن شملهم قانون التعليم الجامعي ويحق لهم ممارسة مجالات الحرية الأكاديمية عامة أو جزء منها.

إجراءات الدراسة الميدانية :

منهجية الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي ، لمناسبته وطبيعة الدراسة الحالية وملاءمته لأهدافها وأسئلتها. وتمثل ذلك بدراسة ظاهرة محددات الحرية الأكاديمية في واقع أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ ، وتم وصفها وصفاً دقيقاً من خلال الإطار النظري والتعبير عنها تعبيراً كمياً من خلال البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها ومن ثم تكميمها وتحويلها عبر برنامج(spss) إلى بيانات كمية، ومن ثم الخروج بنتائج وتوصيات لهذه الدراسة. لاسيما وأغلب الدراسات التربوية والاجتماعية والإنسانية تنتمي لهذا المنهج القائم على وصف الظواهر التربوية والاجتماعية كما هي في الواقع ، والكشف عن العلاقات القائمة بينها. وتسعى هذه الأنواع من البحوث لتقديم رؤية محددة عن الظاهرة المدروسة.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من ١٨٤ عضو هيئة تدريس في جامعة إقليم سبأ، موزعون على كليات الجامعة الأربع : التربية ١١٨ وبنسبة ٦٣٪. والعلوم الإدارية ٣٢ وبنسبة ١٧٪. علوم الحاسب ١٧ وبنسبة ١٠٪ . الشريعة١٧ وبنسبة ١٠٪ موزعون على النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (١) يوضح أعداد أفراد مجتمع الدراسة بحسب الكلية والجنس

	الثابتون		المتعاقدون		
الكلية	ذكور	إناث	ذكور	إناث	الإجمالي
التربية	٣٥	٦	٦٤	١٣	
العلوم الإدارية	١١	١	١٨	٢	
علوم الحاسوب	١٠	٢	٤	١	
الشريعة والقانون	٦	٠	١٠	١	
الإجمالي العام	٦٢	٩	٩٦	١٧	١٨٤

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغت ٦٤ عضو هيئة تدريس ما نسبته ٣٥٪ من إجمالي أعداد المجتمع الأصلي للبحث . ويتوزعون على النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (٢) يوضح أعداد أفراد العينة بحسب الكلية والجنس

	الثابتون		المتعاقدون		
الكلية	ذكور	إناث	ذكور	إناث	الإجمالي
التربية	١٢	٢	٢٢	٤	
العلوم الإدارية	٣	١	٦	١	
علوم الحاسوب	٣	٢	١	١	
الشريعة والقانون	٢	٠	٣	١	
الإجمالي العام	٢٠	٥	٣٢	٧	٦٤

أداة الدراسة:

في ضوء الدراسات السابقة آنفة الذكر، وانطلاقاً من أدواتها وخلفيتها النظرية، واستنادا إلى قراءات الباحث لكثيرٍ من المراجع حول الحرية الأكاديمية، ومن خلال الاطلاع على الجوانب التشريعيةً المتصلة بالأستاذ الجامعي و الحرية الأكاديمية في التعليم الجامعي، في القوانين واللوائح الجامعية ذات الصلة. وقد تم بناء أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة لجمع البيانات المطلوبة عن مشكلة الدراسة محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي- وقد تكونت الاستبانة من أربعة مجالات، هي (المجال الذاتي، المجال الإداري، المجال السياسي، المجال التشريعي) تضمنت ثلاثة وستون فقرة موزعة على المجالات السابقة، والتي يمكنها قياس تصورات أعضاء هيئة التدريس عن محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي، وكانت فقرات الاستبيان بعد التأكد من صدق الاستبيان وثباته، موزعة في المجالات السابقة على النحو الآتي:

١. محددات الحرية الأكاديمية في المجال الذاتي، وتضمن خمس عشرة فقرة.
٢. محددات الحرية الأكاديمية في المجال الإداري، وتضمن ست عشرة فقرة.
٣. محددات الحرية الأكاديمية في المجال التشريعي، وتضمن ست عشرة فقرة.
٤. محددات الحرية الأكاديمية في المجال السياسي ، وتضمن ست عشرة فقرة.

وتمت الإجابة عن الاستبيان وفق تدرج ليكرت الخماسي(موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وتحدد درجات كل بديل من الخيارات الخمسة للمستجيب وفق الترتيب السابق (٥،٤،٣،٢،١)،

ولمعرفة مستوى درجة استجابة أفراد العينة عن محددات الحريات الأكاديمية والحكم على الفقرة أو المجال، تم تحديد مدى درجات الاستبيان والمتمثلة بأعلى درجة وهي (٥) وأقل درجة وهي (١) ومن ثم قسمة الناتج على أكبر قيمة وهي خمسة ، وبناء عليه كان المدى، (٨٠ .) وهي تعتبر طول الفئة في الاستبيان وعلى النحو الآتي:

١. من (١ – ١,٨٠)غير موافق بشدة وهي درجة ضعيفة جداً
٢. من (١,٨١ – ٢,٦١) غير موافق وهي درجة ضعيفة
٣. من(٢,٦٢ – ٣,٤٢)محايد وهي درجة متوسطة
٤. من(٣,٤٣ – ٤,٢٣)موافق وهي درجة عالية
٥. من(٤,٢٤ – ٥)موافق بشدة وهي درجة عالية جدا

صدق الاستبيان:

للتأكد من صدق الاستبيان وصلاحيته لقياس ما وضع لقياسه وهي استجابات أعضاء هيئة التدريس حول فقرات الاستبيان المتضمنة محددات الحرية الأكاديمية، فقد تم إعداد الاستبيان وعرضه على خمسة أساتذة محكمين من جامعة إقليم سبأ وبعض الأساتذة ذوي الخبرة من جامعة تعز وذمار وجامعة الملك سعود، وذلك لصلاحية الاستبيان من حيث: شمولية مجالاته لموضوع الدراسة، ومدى العلاقة بين المجالات، وصلة كل فقرة بالمجال المذكورة فيه، بالإضافة إلى وضوح صياغة

الفقرات و كفاءتها وبناء على ملاحظات السادة المحكمين تم تعديل الاستبيان بتعديل بعض الصياغات، ونقل بعض الفقرات من مجال لآخر، واختصار بعضها الآخر ، إلى جانب حذف بعض الفقرات واختصار عددها. والخروج بصيغة نهائية للاستبيان حسب ما ذكر سابقاً.

ثبات الاستبيان:

وللتحقق من ثبات الاستبيان تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا لمعرفة الاتساق الداخلي بين المجالات بعضها البعض وبين الفقرات لكل مجال، وذلك باستخدام استجابات العينة ككل، وكانت النتيجة على النحو الآتي:

- معامل الثبات الكلي للاستبيان ٠,٩٦
- معامل ثبات كل مجال : ثبات المجال الذاتي٠,٩٠ وثبات المجال الإداري٠,٨٨ وثبات المجال السياسي ٠,٨٧ وثبات المجال التشريعي٠,٨٥
- وبتقييم معامل الثبات المذكورة آنفاً يتبين وجود نسبة جيدة جداً ذات دلالة إحصائية من معامل ثبات الاستبيان تؤهله للتطبيق.

متغيِّرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيِّرات الآتية:

المتغيِّرات المستقلة وتضمنت الآتي:

١. متغيِّر الجنس ويشمل (الذكور و الأناث) .
٢. متغيِّر نوع الوظيفة ويشمل(الثابتون والمتعاقدون).
٣. متغيِّر التخصص، ويشمل (التطبيقي والإنساني).
٤. متغيِّر الخبرة، ويشمل(١-٥ سنوات ومن ٥-١٠ سنوات، ومن ١٠ سنوات فما فوق) .

المتغيِّر التابع: محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ.

الأساليب الاخصائية:

استخدم الباحث برنامج spss لإجراء المعالجات الإحصائية مستخدماً المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة آراء أفراد العينة حول فقرات الاستبانة، والاختبار التائي لعينتين مستقلتين، واختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية تبعاً لمتغيِّرات الدراسة، و قبلها استخدم الباحث معادلة كرونباخ الفا لمعرفة ثبات الاستبانة.

نتائج الدراسة

تم عرض نتائج الدراسة بناء على أسئلة الدراسة وعلى النحو الآتي:

نتائج السؤال الرئيس، والذي ينص على:

ما هي أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ؟ ولكافة المحاور.

جدول رقم (٣) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة مرتبة بحسب أعلى متوسط

المجال	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الذاتي	٦٤	٤,٠٠	٩٥٢.	عالية
التشريعي	٦٤	٣,٦٤٢٤	٨٧٩.	عالية
السياسي	٦٤	٣,٦٢٦٩	٨١٧.	عالية
الإداري	٦٤	٣,٥٤٣٥	٨٤٨.	عالية
المتوسط العام	٦٤	٣,٧٠٣٢	٨٢٣.	عالية

وللإجابة عن السؤال الأول ولمعرفة أهم مجالات محددات الحرية الأكاديمية تم استخراج المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على المجالات كافة، والجدول رقم (٣) يوضح ذلك.

يتضح من الجدول رقم (٣) أن المتوسط العام لإجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ عن محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي جاء بدرجة عالية، حيث بلغ (٣,٧٠٣٢) وبانحراف معياري(.٨٢٣) وتدل درجة التباين على

تقارب آراء أعضاء هيئة التدريس حول محددات الحرية الأكاديمية. وقد تصدَّر المجال الذاتي المرتبة الأولى بدرجة عالية قائمة المجالات بمتوسط(٤,٠٠) وانحراف معياري (.٩٥٢)، يليه في المرتبة الثانية المجال التشريعي بدرجة عالية أيضاً بمتوسط (٣,٦٤٢٤) وانحراف معياري (.٨٧٩)، وفي المرتبة الثالثة جاء المجال السياسي بدرجة عالية وبمتوسط (٣,٦٢٦٩) وانحراف معياري (.٨١٧)، وفي المرتبة الأخيرة جاء المجال الإداري بدرجة عالية، وبمتوسط (٣,٥٤٣٥) وانحراف معياري (.٨٤٨).

ويفسر الباحث الموافقة العالية من أعضاء هيئة التدريس عن محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي ناتجة عن الوضع التقليدي السائد في الجامعات اليمنية، ومنها جامعة إقليم سبأ، والذي تسيطر عليه كثير من القيود والعوائق والتحديات التي تعيق حرية المجتمع الأكاديمي، حيث لايزال أعضاء هيئة التدريس ينقصهم الوعي الكامل عن الحرية الأكاديمية وسبل ممارستها، والحقوق المادية والمعنوية للأستاذ الجامعي وآلية متابعتها، والمناخ الذي ينبغي أن تكون عليه الحياة الجامعية في كافة المجالات والنواحي وذلك ناتج عن أثر الثقافة الأكاديمية التقليدية التي تسهم في تشريعات قد تحد من ممارسة بعض جوانب الحرية الأكاديمية وتقلل من أهمية دور الأستاذ الجامعي، مما يتطلب تحديث لوائح وقوانين التعليم الجامعي بما يوائم متطلبات الحرية الأكاديمية وتواكب متطلبات العصر و تلبي طموحات الأستاذ الجامعي، بالإضافة إلى أن العامل السياسي ما يزال يتحكم في مصير التعليم الجامعي ويخلق نسخاً من القيادات الأكاديمية التي تتوافق مع طبيعة النظام السياسي السائد. ومما يلفت الانتباه أن المجال الذاتي تصدَّر قائمة المحددات ما يعني أن عضو هيئة التدريس هو السبب الأول في خلق هذه المحددات والعوائق امام ممارسة الحرية الأكاديمية. كما أن تأخر المجال الإداري دليل على أن التغيير ينبع من الذات، وأن الإدارة الجامعية انعكاس لإرادة اساتذتها.

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الصالح، (٢٠١٩) و(Keith، ١٩٩٧) عباس(٢٠١٥م) زروالي، وابريعم(٢٠١٨) حيث أشارت تلك الدراسات إلى انخفاض ممارسة الحرية

الأكاديمية مما يؤكد وجود عوائق ومشكلات تعيق ممارسة الحرية الأكاديمية بدرجة مرتفعة. وتختلف هذه الدراسة مع دراسة المسيليم وعويهان(٢٠١٧) العامري(٢٠١٥) خطايبه، والسعود، (٢٠١١م) والتي تؤكد انخفاض العوائق حيث أبرزت هذه الدراسات نتائج تؤكد ممارسة الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة، ما يعني انخفاض العوائق والمحددات للحرية الأكاديمية.

نتائج السؤال الأول والذي ينص على:

ما هي أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ في المجال الإداري؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة وترتيبها تنازلياً وفق أهم محدد، والجدول رقم (٤)يوضح ذلك.

جدول رقم (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الإداري بحسب الأهمية

محددات الحرية الأكاديمية في المجال الإداري	العينة	المتوسط	الانحراف	الموافقة
اعتماد الجامعة نظام التعيين بدلا عن الانتخاب	٦٤	٤,١٨٧٥	١,٠٢١٥٩	عالية
تهميش الكيانات النقابية للأساتذة أو احتوائها	٦٤	٣,٩٥٣١	١,٢٠٠٩٢	عالية
المركزية الشديدة في النظام الإداري الجامعي	٦٤	٣,٩٠٦٣	١,٠٤٩٨٥	عالية
ضعف تحديث وتطوير المكتبة الجامعية	٦٤	٣,٨٢٨١	١,١٣٤٦٦	عالية
ندرة إشراك الأساتذه في صنع القرارات	٦٤	٣,٧١٨٨	٩٥٠٦٧.	عالية
إهمال نظام تبادل الخبرات بين الجامعات	٦٤	٣,٦٥٦٣	١,٠٤٢٢٦	عالية
ضعف مهارتي القيادة والاتصال لدى الإدارة	٦٤	٣,٥٩٣٨	١,١٧٨٠٩	عالية
ضعف قناعة الإدارة بممارسة الحرية الأكاديمية	٦٤	٣,٥٤٦٩	١,٣٠٨٤٥	عالية

إهمال الفعاليات التي تعزز الحرية الأكاديمية	٦٤	٣,٥٣٤٢	١,٠٥٢٣٨	عالية
عرقلة الأنشطة النقابية والديمقراطية للأساتذة	٦٤	٣,٤٥٣١	١,١٦٧٤١	عالية
ضعف الادارة أمام الضغوطات الحزبية .	٦٤	٣,٣٩٠٦	١,١٧٦٧٢	متوسطة
تصلب الإدارة في قراراتها الخاطئة	٦٤	٣,٣٢٨١	١,٠٨٤٥٩	متوسطة
تقصير الإدارة في الارتقاء مهنياً بالأساتذة	٦٤	٣,٢٠٣١	١,٢٦٢١٤	متوسطة
قمع الإدارة لمظاهر التعبير عن الرأي.	٦٤	٣,٠٩٣٨	١,٠٣٤٦٢	متوسطة
دعم الإدارة لبعض التوجهات الحزبية والشللية	٦٤	٢,٩٨٤٤	١,٣٢٧٢٧	متوسطة
استخدام الإدارة لأسلوب التهديد والتخويف	٦٤	٢,٨٥٩٤	١,٠٦٧٠٧	متوسطة
المتوسط العام للمجال الإداري	٦٥	٣,٥٤٣٥	٨٤٨٧١.	

من خلال الجدول رقم (٤) يتبين أن إدارة الجامعة تلعب دوراً بارزاً في الحد من الحرية الأكاديمية، حيث كانت درجة المتوسط العام للمجال عالية(٣,٥٤٣٥) وقد تصدَّرت أهم محددات للحرية الأكاديمية في المجال الإداري وبدرجة عالية فقرة - اعتماد إدارة الجامعة نظام التعيين بدلاً عن الانتخاب للعمداء ورؤساء الأقسام - قائمة المحددات للحرية الأكاديمية، وبمتوسط (٤,١٨٧٥) وانحراف معياري (١,٠٢١٥٩) بينما جاءت الفقرة الأخيرة والأقل أهمية في محددات الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة، -استخدام إدارة الجامعة لأسلوب التهديد والتخويف مع الأساتذة- بمتوسط(٢,٨٥٩٤) وانحراف معياري(١,٠٦٧٠٧) .

يتبين من خلال عرض نتائج الدراسة واستعراض آراء أعضاء هيئة التدريس في

معرفة محددات الحرية الأكاديمية في المجال الإداري، موافقتهم الكبيرة والعالية لكافة بنود المجال ويعتبرونها عوائق ومحددات ينبغي إزالتها لكي ينعم المجتمع الجامعي بحرية أكاديمية واسعة الحدود، حيث نجد أن الموافقة توزعت ما بين الموافقة العالية والمتوسطة. وهذا مؤشرُ إلى أي مدى يتطلع المجتمع الأكاديمي إلى إدارة ديمقراطية تقود المجتمع الجامعي بعيداً عن الهيمنة والتسلط أو التبعية السياسية، وهو كذلك يعكس حجم المعاناة التي يعيشها الأستاذ الجامعي في ظل الوضع القائم. ويرجع الباحث ارتفاع درجة موافقة أعضاء هيئة التدريس في تحديد أهم محدد للحرية الأكاديمية في المجال الإداري وهو إلغاء أبرز حق من حقوق الأساتذة الجامعيين وهو حق الانتخاب، واعتماد أسلوب التعيين في المناصب الإدارية العليا ابتداء من عميد الكلية ورئيس القسم، حيث يعتبر هذا المبدأ من ابرز مقومات الحرية الأكاديمية بل وأهمها على الاطلاق وبدونها تجهض الحرية الأكاديمية وليس لما سواه قيمة إن تعطل هذا المبدأ.

كما يرجع الباحث تأخر فقرة استخدام الجامعة لأساليب التهديد والتخويف للأساتذة، إلى انعكاس ذلك على موقف إدارة الجامعة من الأساتذة، ومما يترتب عليه من مضايقة قد تؤثر سلبا على الأساتذة.

وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة المنصوب، ٢٠١٣ ومحمود، والاسود(٢٠١٤) و لطفي، (٢٠٠٨م) حيث أكدت على ممارسة الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة واقل من متوسط ما يشير إلى وجود محددات وعوائق أدت إلى انخفاض ممارسة الحرية الأكاديمية. بينما اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة الخرابشة (٢٠١٦) و الشأوي، (٢٠١٥م) في كونه لا يوجد عوائق ومحددات كبيرة في ممارسة الحرية الأكاديمية، يتبين ذلك من خلال موافقة أفراد العينة العلية على ممارستهم للحرية الأكاديمية بدرجة عالية .

نتائج السؤال الثاني والذي ينص على:

ما هي أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ في المجال التشريعي.

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة للمجال التشريعي وترتيبها تنازلياً وفق أهم محدد، والجدول رقم (٥)يوضح ذلك.

جدول رقم (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال التشريع

فقرات المجال التشريعي	العينة	المتوسط	الانحراف المعيارى	الموافقة
تجاهل أهداف الجامعة للحرية الأكاديمية	٦٤	٤,١٠٩٤	١,١٠٠٠٣	عالية
ضعف تنأول الاعتماد الأكاديمي للحرية الأكاديمية	٦٤	٣,٨٥٩٤	١,٠٩٦٤٢	عالية
إلغاء قوانين الجامعة حق الانتخاب لأساتذتها.	٦٤	٣,٨٤٣٨	١,٠٤٢٢٦	عالية
إغفال التأهيل التربوي للأستاذ الجامعى.	٦٤	٣,٧٨١٣	٩٩٩٥٠.	عالية
تجاهل اللوائح لإجراءات ممارسة الحرية الأكاديمية	٦٤	٣,٧٦٥٦	١,٠١٩٥٣	عالية
تقييد لوائح الجامعة للأنشطة الأكاديمية للأساتذة.	٦٤	٣,٧٠٣١	١,٠٤٩٢٦	عالية
إغفال القوانين سارية المفعول لحقوق الأساتذة.	٦٤	٣,٦٨٧٥	١,١٦٦٦٧	عالية
القواعد الحالية تحد من تفعيل الجانب النقابى لأساتذة	٦٤	٣,٦٨٧٥	١,٠٢١٥٩	عالية

ندرة النصوص القانونية المحفزة لإبداع الأستاذة.	٦٤	٣,٦٦١١	١,٠٥٩٧١	عالية
القوانين الحالية لا تشجع على البحث العلمي.	٦٤	٣,٥٧٨١	١,١٦٥٧١	عالية
القوانين تحصر نشاط الأساتذة في نقل المعرفة للطلبة	٦٤	٣,٥٣١٣	١,١٤٠٤٤	عالية
قوانين الجامعة مصاغة بحسب التوجه السياسي.	٦٤	٣,٤٠٦٣	١,١٣٦٩٥	متوسطة
النصوص القانونية الجامعية تؤكد المركزية الشديدة	٦٤	٣,٣٥٩٤	١,١٨٦٧٩	متوسطة
جهل معظم الأساتذة للقوانين والقواعد الجامعية.	٦٤	٣,٣٢٨١	٩٧٦٧٩.	متوسطة
فرض النظام السياسي قوانين مالية وإدارية تقليدية	٦٤	٣,١٤٠٦	١,٠٥٢٠٩	متوسطة
المتوسط العام للمجال	٦٤	٣,٦٤٢٤	٨٧٩٣٥.	عالية

من خلال الجدول رقم (٥) يتضح أن محددات الحرية الأكاديمية في المجال التشريعي حازت على موافقة عالية بمتوسط(٣,٦٤٢٤)، وبانحراف معياري(.٨٧٩٣٥)، وبالنظر إلى درجة الفقرات نجد الأغلبية عالية عدا أربع فقرات كانت بدرجة متوسطة. وبالرجوع إلى ترتيب هذه الفقرات من حيث الأهمية نجد أن فقرة -تجاهل أهداف الجامعة لموضوع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي- قد تصدَّرت فقرات المجال التشريعي بمتوسط(٤,١٠٩٤)وانحراف معياري (١,١٠٠٠٣)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة -فرض النظام السياسي على الجامعات قوانين مالية وإدارية تقليدية بمتوسط(٣,١٤٠٦) وانحراف معياري(١,٠٥٢٠٩).

ويرجع الباحث الموافقة العالية لمعظم فقرات المجال التشريعي إلى الأهمية القصوى للمجال التشريعي باعتباره المستند القانوني الذي تنطلق منه جوانب

العملية الأكاديمية والإدارية والمالية وتتكأ عليه الحرية الأكاديمية في إطار العملية الديمقراطية في الجامعات، فأفراد العينة يدركون أن الإشكالية الرئيسة لدينا هي في صياغة المواد القانونية التي تؤصل لحرية أكاديمية حقيقية تستطيع من خلالها الممارسة والاحتجاج في حال تم تعطيلها أو احتوائها.

ومن خلال تحليل الباحث لقانون التعليم الجامعي ولائحته التنفيذية والقوانين واللوائح السارية المفعول في إطار الجامعة، تأكد للباحث ما ذهب إليه أفراد العينة من الموافقة الكبيرة على ندرة التشريعات التي تؤكد الحرية الأكاديمية وآلية تفعيلها وممارستها. ولذلك تصدَّرت الفقرة التي تؤكد تجاهل أهداف الجامعة للحرية الأكاديمية بنص صريح أو ضمني تواكباً مع الوضع العام المقيد للحرية. ويرجع الباحث تأخر فقرة فرض النظام السياسي على الجامعات قوانين مالية وإدارية تقليدية إلى قلة الوعي لدى الأساتذة بالقوانين الإدارية والمالية الحديثة عالمياً والتي تؤكد الحرية الأكاديمية ومنها الاستقلال المالي والإداري إذ لا يزال الأغلبية تسيطر عليهم روح التبعية الإدارية لمراكز النفوذ السياسية في البلد .

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات مثل دراسة سيف(٢٠٠٦م) الخرابشة (٢٠١٦) و(الرشيدي ، ٢٠٠٩) و العامري(٢٠١٥)حيث تؤكد هذه الدراسة أن هنالك ممارسة متوسطة أو ضعيفة لمجالات الحرية الأكاديمية نتيجة محددات ومعوقات، منها الجانب التشريعي. بينما تختلف هذه الدراسة مع بعض نتائج الدراسات السابقة ومنها دراسة المسيليم وعويهان(٢٠١٧) ودراسة العتيبي، (٢٠١٨م) ودراسة الصالح، (٢٠١٩) والتي تؤكد نتائجها على محدودية العوائق التي تحد من الحرية الأكاديمية ومنها القوانين والتشريعات.

نتائج السؤال الثالث، والذي ينص على:

ما هي أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ؟ في المجال السياسي؟ وللإجابة عن السؤال لمعرفة محددات الحرية الأكاديمية في المجال السياسي، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة، والجدول رقم (٦) يوضح ذلك.

جدول رقم (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال السياسي				
المجال السياسي	العينة	المتوسط	الانحراف المعيارى	الموافقة
انتماء قيادة الجامعة لتيار سياسي معين.	٦٤	٤,١٨٧٥	٩٩٠٠٣.	عالية
تأثير صانعي القرار السياسي على الحياة الجامعية.	٦٤	٣,٨٩٠٦	١,٠٢٥٣٥	عالية
تقسيم مناصب الجامعة بحسب الشراكة السياسية.	٦٤	٣,٨٩٠٦	١,٠٢٥٣٥	عالية
استخدام الجامعات كمركز للحزبية والدعوات الإيدلوجية	٦٤	٣,٧٣٤٤	١,١١٦١٥	عالية
استقطاب السلطة السياسية للأساتذة الفاعلين بغرض احتوائهم سياسياً مما يخلق مجتمعاً أكاديمياً منافقاً.	٦٤	٣,٧٠٣١	١,٠٦٤٢٨	عالية
هيمنة وزارة التعليم العالي على مجريات الحياة الجامعية	٦٤	٣,٧٠٣١	١,٠٠٢٨٥	عالية
نشاط العمل الاستخباراتي والأمني بين أوساط الأساتذة.	٦٤	٣,٦٧١٩	٩٩٢٩١.	عالية
الرقابة الصارمة للسلطة على أنشطة أساتذة الجامعة.	٦٤	٣,٦٥٦٣	١,١٥٧٧٠	عالية
جعل الجامعة بوابة خلفية للسلطة لاستقطاب قياداتها.	٦٤	٣,٥٦٢٥	١,٠٣٧٠١	عالية

طغيان العلاقات الحزبية على الأكاديمية لدى الأساتذة.	٦٤	٣,٥٣١٣	١,٠٨٣٣٣	عالية
دعم السلطة لأنشطة أفراد الحزب الحاكم في الجامعة.	٦٤	٣,٥٠٠٠	١,٠٨٣٧٩	عالية
تعامل السلطة السياسية مع الأساتذة طبقاً للولاء والتبعية.	٦٤	٣,٥٠٠٠	١,٠٢٣٥٣	عالية
التدخلات السياسية والحزبية للسيطرة على النقابات.	٦٤	٣,٤٦٨٨	١,١١٢٢٥	عالية
محاربةالسلطة السياسية لحرية الأستاذ في البحث والرأي	٦٤	٣,٣٩٠٦	١,٠٤٨٣١	متوسطة
قمع السلطة السياسية لمعارضيها من الأساتذة.	٦٤	٣,٣٧٥٠	١,٠٣١٢٦	متوسطة
تعامل الأساتذة على أساس حزبي أو سياسي.	٦٤	٣,٣٤٣٨	١,٠٥٧٣٨	متوسطة
المتوسط العام للمجال السياسي	٦٥	٣,٦٢٦٩	٨١٧٩٦.	عالية

من خلال الجدول رقم (٦) يتضح أن محددات الحرية الأكاديمية في المجال السياسي حازت على موافقة عالية بمتوسط(٣,٦٢٦٩)، وبانحراف معياري(٨١٧٩٦.)، وبالنظر لجميع درجات فقرات المجال السياسي نجد الأغلبية منها عالية عدا ثلاث فقرات فقط بدرجة متوسطة. وبالرجوع إلى ترتيب هذه الفقرات من حيث الأهمية نجد أن فقرة انتماء قيادة الجامعة لتيار سياسي معين يؤثر في استقلال وحرية القرار الجامعي- قد تصدَّرت فقرات المجال السياسي بمتوسط(٤,١٨٧٥) وانحراف معياري(.٩٩٠٠٣) ، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة تعامل الأساتذة على أساس حزبي أو سياسي بمتوسط(٣,٣٤٣٨) وانحراف معياري(١,٠٥٧٣٨).

ويرجع الباحث هذه الموافقة العالية في المجال السياسي ككل وفي معظم فقرات

المجال إلى تأثير القرار السياسي على الحياة المجتمعية بشكل عام والحياة الجامعية بشكل خاص ، و دورها أيضاً في إرساء الحرية أو التسلط والاستبداد؛ لذلك يؤكد أفراد العينة على أهمية هذا المجال من خلال الموافقة الكبيرة على فقراته باعتبار المجال السياسي هو من يحدد اتجاه الديمقراطية وتفعيلها أو التلاعب بها. إن ما يعانيه المجتمع الجامعي من مشاكل ومعوقات للحرية الأكاديمية مرده إلى نوعية النظام السياسي وموقفه من الحرية والديمقراطية بشكل عام. ويفسر الباحث تصدر فقرة -انتماء قيادة الجامعة لتيار سياسي معين يؤثر في استقلال وحرية القرار الجامعي-قائمة فقرات المجال السياسي كون الأساتذة في الجامعات يعانون من التبعية الحزبية والسياسية لقيادة الجامعة وما لذلك من تبعاًت في التعيين والتوظيف، مما يلغي حق تكافؤ الفرص أمامهم واستقلالية القرار الإداري واختيار الأنسب على أساس الكفاءة

كما يفسر الباحث تأخر فقرة: تعامل الأساتذة على أساس سياسي أو حزبي، أن أفراد العينة يرون أن التبعية السياسية للأستاذ الجامعي إذا توفرت قوانين عادلة لا تؤثر بدرجة كبيرة على الحرية الأكاديمية بمعنى قد يكون الأستاذ الجامعي تابعا لاتجاه سياسي معين ولكن ذلك لا يمنعه من النظر إلى القواسم الأكاديمية المشتركة مع زملائه وتقديمها قبل المصالح الحزبية الضيقة.

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الصالح، (٢٠١٩) ودراسة عباس(٢٠١٥م) ودراسة (Keith، ١٩٩٧) في وجود محددات سياسية تحد من الحرية الأكاديمية وتعيق ممارستها. وتختلف هذه الدراسة مع دراسة عدنان، و عاهد،(٢٠١٧م) الخرابشة (٢٠١٦) في كون درجة الممارسة للحرية الأكاديمية كانت عالية أي أن درجة محددات الحرية الأكاديمية كانت ضعيفة وعوائقها قليلة.

نتائج السؤال الرابع، والذي ينص على:

ما هي أهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعة إقليم سبأ؟ في المجال الذاتي؟

جدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الذاتي مرتبة تنازليا

الفقرات	العينة	المتوسط	الانحراف المعيارى
اعتبار أنشطة الحرية الأكاديمية مضيعة للوقت والمال على حساب التدريس	٦٤	٤,٢٩	٦٧٧.
تأثير التربية المجتمعية التقليدية على شخصية الأساتذة.	٦٤	٤,٢٦٥٦	٧٦١٠٠.
قلة خبرة الأساتذة في آليات ممارسة الحرية الأكاديمية.	٦٤	٤,١٨٧٥	٨٨٨٦٤.
ضعف التأهيل التربوي الديمقراطي للأساتذة.	٦٤	٤,١٢٥٠	٨٩٩٧٤.
الخوف من تبعاًت ممارسة الحرية الأكاديمية لدى الأساتذة	٦٤	٤,٠١٥٦	٨٩٩٦٠.
استغلال الأساتذة للحرية الأكاديمية لتحقيق مصالح شخصية	٦٤	٣,٩٢١٩	٩٩٦٨٩.
طغيان العلاقات البديلة كالشللية بدلاً عن العلاقات الأكاديمية	٦٤	٣,٨٧٥٠	٩١٧٢١.

ضعف مهارة الأساتذة في إدارة أوقاتهم بما يتواءم مع مهامهم التدريسية وممارسة الحرية الأكاديمية.	٦٤	٣,٧٨١٣	٩٥٠٦٧.
ضعف التأهيل الذاتي لدى الأساتذة في مجالات الحياة الأكاديمية.	٦٤	٣,٧٨١٣	٩٥٠٦٧.
قناعة بعض الأساتذة بأن الحرية الأكاديمية مدعاة للفوضى.	٦٤	٣,٧٦٥٦	٩٨٧٩٠.
حداثة تجربة الأساتذة مع الحرية الأكاديمية.	٦٤	٣,٧٦٥٦	٩٣٨٤٦.
غياب الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية لدى أساتذة الجامعة.	٦٤	٣,٧١٨٨	١,٠٣٠٧٨
الممارسات الخاطئة للحرية الأكاديمية من بعض الأساتذة.	٦٤	٣,٧١٨٨	٨٨١٣٥.
انشغال الأساتذة بأعمال أخرى لتغطية احتياجاتهم الأساسية.	٦٤	٣,٧٠٣١	٩٧٠٦٨.
لا يوجد مفهوم محدد للحرية الأكاديمية مما أشكل ممارستها.	٦٤	٣,٤٩٥١	١,٠٠٦٢٠
المتوسط العام للمجال	٦٥	٤,٠٠	٩٥٢.

وللإجابة عن السؤال ولمعرفة محددات الحرية الأكاديمية في المجال السياسي، تم استخراج المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، والجدول رقم (٧) يوضح ذلك.

من خلال الجدول رقم (٧) يتضح أن محددات الحرية الأكاديمية في المجال الذاتي حازت على موافقة عالية بمتوسط(٤,٠٠)، وبانحراف معياري(.٩٥٢)، وبالنظر

لجميع درجات فقرات المجال السياسي نجدها جميعاً عالية. وبالرجوع إلى ترتيب هذه الفقرات من حيث الأهمية نجد أن فقرة . اعتبار أنشطة الحرية الأكاديمية مضيعة للوقت والمال على حساب التدريس. قد تصدَّرت فقرات المجال الذاتي بمتوسط(٤,٢٩) وانحراف معيار(.٦٧٧.)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة . -لا يوجد مفهوم محدد للحرية الأكاديمية مما أشكل ممارستها- بمتوسط(٣,٤٩٥١) وانحراف معياري(١,٠٠٦٢٠).

ويفسر الباحث الموافقة العالية لجميع فقرات المجال الذاتي من قبل أساتذة الجامعة ما يدل على أن المعنيين بالحرية الأكاديمية وهم الأساتذة أنفسهم، هم الأداة الفاعلة في تفعيلها أو تعطيل مضمونها، فبقدر إيمان أفراد المجتمع الأكاديمي بأهمية وجدوى الحرية الأكاديمية لحياتهم الجامعية تكون الممارسة وتتقلص المحددات والعوائق أمامهم ، فوعي أساتذة الجامعة بضرورة تثبيت مبادئ الحرية الأكاديمية ومعرفة آلية تنفيذها وممارستها، يعتبر ذلك من مقومات ومقدمات الحياة الديمقراطية. ويرجع الباحث تصدَّر فقرة(اعتبار أنشطة الحرية الأكاديمية مضيعة للوقت والمال على حساب التدريس.) فقرات المجال الذاتي أن هذه من أكبر المحددات وأصعبها وأشقها وهي جهل الأستاذ الجامعي بأهمية الحرية الأكاديمية واعتبار ممارسة مجالاتها مضيعه للوقت والجهد والمال، أي أن التقليدية تلعب هنا دورا معيقا في عقلية الأستاذ الجامعي، وتسيطر عليه الأفكار التقليدية في العملية الأكاديمية والتي تحصر التعليم الجامعي في نقل المعرفة ناشفة في محيط من التقليدية العقيمة التي لا تراعي متطلبات الحياة الكريمة للأستاذ الجامعي ولا تلبي طموحاته الفكرية والنفسية والمجتمعية. ويفسر الباحث مجيء آخر فقرة(لا يوجد مفهوم محدد للحرية الأكاديمية مما أشكل ممارستها) إلى أن أفراد العينة لا يرون ذلك محدداً ومعيقاً كون المفهوم العام والمشترك للحرية الأكاديمية تقتضي العيش الكريم للأستاذ الجامعي وإن تنوعت مفاهيمه، وبذلك يؤكد أفراد العينة أن الممارسة للحرية الأكاديمية أهم من الجانب التنظيري والفلسفي لمعرفة الحرية الأكاديمية.

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الشأوي، (٢٠١٥م) ومحمود، والأسود(٢٠١٤) ولطفي، (٢٠٠٨م) في كون الممارسة متوسطة للحرية الأكاديمية، بسبب المعوقات الذاتية التي تحد من ممارسة الحرية الأكاديمية.

نتائج السؤال الخامس، والذي ينص على:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في ترتيبهم لأهم محددات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي، تعزى للعوامل الآتية: الجنس(ذكر أنثى) والتخصص(تطبيقي وانساني) ونوعية الوظيفة(ثابت) (متعاقد) سنوات الخبرة(١-٥ سنوات) (٥-١٠سنوات) (١٠سنوات فما فوق)، وللإجابة عن السؤال ولمعرفة دلالة الفروق بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغيِّر الجنس والتخصص ونوع الوظيفة وسنوات الخبرة ، تم استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين واختبار تحليل التباين الأحادي، وكانت النتائج على النحوالآتي:

أولا متغيِّر الجنس:

لمعرفة أثر متغيِّر الجنس على إجابات أفراد العينة تم استخدام اختبار(ت) لعينتين مستقلتين وكانت النتائج حسب الجدول رقم (٨)

جدول رقم (٨) اختبار(ت) دلالة الفروق بين متوسطات أفراد العينة تبعاً لمتغيِّر الجنس

النوع		العينة	المتوسط	الانحراف المعيارى	ق ت	الدلالة
التشريعي	ذكر	٥٢	٣,٥٥٨٩	.٩١٧٩٣	٢,٩٥٩	.٠٩٠
	أنثى	١٢	٣,٩١٦٧	.٥٦٧٤٢		
الإدارة	ذكر	٥٢	٣,٥٥٠٥	.٩٢٠٩٨	٦,٩٨٧	.٠١٠
	أنثى	١٢	٣,٤٤٢٧	.٣٥٧٠١		
السياسي	ذكر	٥٢	٣,٥٨٤١	.٨٩٤٢١	٩,٨٦٥	.٠٠٣
	أنثى	١٢	٣,٧٥٥٢	.٣٥٤٠١		
الذاتي	ذكر	٥٢	٣,٨٩٨٧	.٧١٥٨٩	.٠١٧	.٨٩٨
	أنثى	١٢	٤,٠١٦٧	.٦٦٣٧١		

من خلال الجدول رقم (٨) يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة تبعاً لمتغيِّر الجنس (ذكور وإناث) في المجال الإداري لصالح الذكور بمتوسط الذكور(٣,٥٥٠٥) والإناث(٣,٤٤٢٧) وكذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة في المجال السياسي ، ولصالح الإناث بمتوسط الإناث(٣,٧٥٥٢) والذكور(٣,٥٨٤١) بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة في المجال الذاتي والتشريعي .

ويفسر الباحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المجال الإداري ولصالح الذكور، كون معظم مكونات الهيكل الإداري في الجامعة من الذكور فهم يعايشون المعوقات والمحددات للحرية الأكاديمية أكثر من الإناث التي تكاد نسبتهن ضئيلة جداً في الهيكل الإداري، ما يعني أنهن يشعرن بهذه المحددات والمعوقات أقل من الذكور كنتيجة طبيعية لوضعهن الإداري . ويفسر الباحث وجود فروق بين متوسطات أفراد العينة في المجال السياسي ولصالح الاناث، بأن الأستاذة الجامعية تعاني أكثر من الأستاذ الجامعي في المجال السياسي فهامش الحرية محدود جداً ويكاد يضيق على الاناث أكثر نتيجة الثقافة التقليدية السائدة التي تعاني المرأة من تبعاتها في كافة مجالات الحياة ومنها الحياة الأكاديمية حيث لا تزال هنالك قيود على عمل المرأة الأكاديمية فضلاً عن ممارستها الحرية الأكاديمية. لذلك يؤكد جنس الأساتذة من الإناث بأنهن يتعرضن لقيود ومحددات أكثر من الذكور،إذ ما تزال المرأة لم تقتنع بعد بدورها الحيوي والمعاصر على الرغم من أنها اصبحت أستاذة جامعية إلا أنها ما تزال راضحة ومستسلمة؛ بل ومقتنعه بالقيود التقليدية ومنها أنه لا ينبغي لها الظهور أكثر من اللازم في المجتمع الجامعي والاكتفاء والاهتمام بالجانب المعرفي وخاصة بين أوساط الطالبات.كما يفسر الباحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة في المجال التشريعي والذاتي ، نظراً للوضع العام الجامعي السائد في كل أحوال أساتذة الجامعة ذكوراً كانوا أو إناثاً، فالمؤثرات واحدة والثقافة واحدة والمعطيات واحدة فكلا الذكور والإناث يعانون من نفس المشكلات القانونية والذاتية ما يعني أن الثقافة الذاتية

والقانونية فيما يتعلق بالحرية الأكاديمية لدى الذكور والإناث متقاربه لا سيما أن تجربة الحرية الأكاديمية حديثة عهد بكلا الجنسين ولم تظهر كممارسة في كلا الحالتين للذكور والإناث. وتتفق هذه الدراسة من حيث النتيجة العامة للمتغيِّر وليس من حيث التفاصيل مع دراسة الصالح، (٢٠١٩) لطفي، (٢٠٠٨م) محمود، والاسود(٢٠١٤) والتي تؤكد عدم وجود فروق بين متوسطات الذكور والإناث، بينما لا تتفق الدراسة مع دراسة عدنان، و عاهد،(٢٠١٧م) والعامري(٢٠١٥) والتي تؤكد وجود فروق بين متوسطات الذكور والاناث ولصالح الذكور.

ثانيا متغيِّر التخصص:

لمعرفة أثر متغيِّر التخصص على إجابات أفراد العينة تم استخدام اختبار(ت) لعينتين مستقلتين وكانت النتائج حسب الجدول رقم (٩)

جدول رقم (٩) اختبار (ت) دلالة الفروق بين متوسطات أفراد العينة تبعاً لمتغيِّر التخصص

المجال		العينة	المتوسط	الانحراف	قيمة ت	الدلالة
التشريعي	إنساني	٣٩	٣,٦٦٥١	.٨٦١٤٤	.٩٧٢	.٠٠١
	تطبيقي	٢٥	٣,٥٩١٣	.٨٩١٣٢		
الإدارة	إنساني	٣٩	٣,٥٠٤٨	.٨٣٣٦٥	.٩١٣	.٠١٢
	تطبيقي	٢٥	٣,٥٦٤٩	.٨٥٥٩٥		
السياسي	إنساني	٣٩	٣,٦٣٦٢	.٨٠٠٥٠	.٩٥٢	.٠٠٤
	تطبيقي	٢٥	٣,٦٠٥٨	.٨٥٦٣٧		
الذاتي	إنساني	٣٩	٤,٠٠١٧	.٦١٨٧١	.١٩٧	١,٧٠٢
	تطبيقي	٢٥	٣,٨١٧٩	.٨٠٦٧٦		

من خلال الجدول رقم (٩) يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة تبعاً لمتغيِّر التخصص (إنساني وتطبيقي) في كافة المجالات عدا المجال الذاتي، حيث كانت الفروق لصالح التخصص الإنساني في المجال التشريعي بمتوسط(٣,٦٦٥١) بينما كان متوسط التخصص التطبيقي (٣,٥٩١٣) ولصالح التخصص التطبيقي في المجال الإداري بمتوسط(٣,٥٦٤٩) بينما كان متوسط

التخصص الإنساني(٣,٥٠٤٨) ولصالح التخصص الإنساني في المجال السياسي، وبمتوسط(٣,٦٣٦٢) بينما كان متوسط التخصص التطبيقي(٣,٦٠٥٨). ويفسر الباحث دلالة الفروق إحصائياً لصالح التخصصات الإنسانية في المجال التشريعي والسياسي باعتبارها التخصصات المعنية بدراسة الجانب التشريعي والسياسي، أي أن ثقافتهم القانونية والسياسية أكثر إلماماً بما يتعلق بالحرية الأكاديمية، فهم أكثر دراية بجوانب محددات الحرية الأكاديمية كونهم أصحاب الاختصاص. كما يفسر الباحث دلالة الفروق إحصائياً لصالح التخصصات التطبيقية في المجال الإداري، حيث إن معظم القيادات الإدارية العليا في الجامعة من التخصصات الإنسانية وقليلة جداً من أصحاب التخصصات التطبيقية ما يشير إلى أنهم يشعرون بالمحددات والعراقيل للحرية الأكاديمية أكثر من التخصصات الإنسانية باعتبار التخصصات الإنسانية من ضمن منظومة القيادات التي تدير الجامعة، وبالتالي فالتخصصات التطبيقية شبيهة بالمعارضة والأكثر احتياجاً للحرية الأكاديمية . ويفسر الباحث عدم دلالة الفروق إحصائياً بين التخصصين في المجال الذاتي حيث إن المشكلات والمحددات للحرية الأكاديمية في المجال الذاتي هي نفسها التي يعاني منها كلا التخصصين، بمعنى أن الثقافة التي يتعرض لها الجميع واحدة وان المخرجات الاجتماعية متقاربة والقناعات ما زالت هي نفسها لجميع الأساتذة فهم يرزحون تحت عباءة التقليدية في المجتمع الجامعي ولا ينفكون عنها نتيجة لعدم التأهيل الديمقراطي، ما يؤكد محدودية الخبرة لدى الجانبين في مجال الديمقراطية والحرية الأكاديمية.

ثالثا: متغيِّر الوظيفة:

لمعرفة أثر متغيِّر الوظيفة على إجابات أفراد العينة تم استخدام اختبار(ت) لعينتين مستقلتين وكانت النتائج حسب الجدول رقم (١٠)

جدول رقم (١٠) اختبار (ت) دلالة الفروق بين متوسطات أفراد العينة تبعاً لمتغيِّر الوظيفة

نوع الوظيفة			المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة
التشريعي	ثابت	٤٥	٣,٦٤١٠	.٧٤١٠٠	٢,٢٨٠	.١٣٦
	متعاقد	١٩	٣,٥٧٢٩	١,٠٧٠٣٣		
الإدارة	ثابت	٤٥	٣,٦٥٥٤	.٧٤٣٩٣	.٦٤٤	.٤٢٥
	متعاقد	١٩	٣,٣٤١١	.٩٨١٤٨		
السياسي	ثابت	٤٥	٣,٦٢٣٤	.٨٠٧٢٣	.٠٢٣	.٨٧٩
	متعاقد	١٩	٣,٦٠١٦	.٨٧٦٥٢		
الذاتي	ثابت	٤٥	٣,٩٨٨٠	.٥٣٥٩٣	١١,٦٥٣	.٠٠١
	متعاقد	١٩	٣,٧٩١٧	.٩١٨٣٧		

من خلال الجدول رقم (١٠) يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة في كافة المجالات عدا المجال الذاتي، حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية ولصالح الأساتذة الثابتين بمتوسط(٣,٩٨٨٠)، بينما كان متوسط المتعاقدين (٣,٧٩١٧) وبمستوى دلالة(.٠٠١) .ويفسر الباحث عدم وجود الفروق الفردية في المجالات الثلاثة التشريعي والإداري والسياسي عدا المجال الذاتي إلى أن وضع الأساتذة واحد، سواء أكانوا ثابتين أو متعاقدين فالمحددات والعوائق يلمسها الجميع ويتفق عليها، بمعنى أن ظروف الجامعة في بيئاتها ولوائحها وأنشطتها ومعطياتها واحدة لا يكاد يكون هنالك تميُّز بين الأساتذة بحسب الوظيفة. كما يفسر الباحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجال الذاتي ولصالح الأساتذة الثابتين، وذلك لأنهم أكثر حضوراً وتفرغاً للعمل في الجامعة عكس الأساتذة المتعاقدين فغالبيتهم يحضرون لتأدية محاضراتهم ومن ثم ينتقلون إلى أعمال أخرى بينما الأساتذة الثابتون موجودون في الجامعة طوال أيام الأسبوع وساعات اليوم الدراسي فهم يعايشون الوضع الجامعي أكثر من غيرهم وهم أكثر اهتماما بالحرية الأكاديمية وتجاوز محدداتها.

رابعا: متغيِّر سنوات الخبرة: لمعرفة أثر متغيِّر سنوات الخبرة على إجابات أفراد العينة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي وكانت النتائج حسب الجدول رقم (١١)

جدول رقم (١١) اختبار(تحليل التباين الاحادي) لدلالة الفروق بين المتوسطات تبعاً لمتغيِّر الخبرة

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
التشريعي	بين المجموعات	٢,٠١٧	٤	.٥٠٤	٦,٥٦	.٦٠٥
	داخل المجموعات	٤٦,١٢٨	٦٠	.٧٦٩		
	المجموع	٤٨,١٤٥	٦٤			
الإدارة	بين المجموعات	.٨١٢	٤	.٢٠٣	٢,٧٧	.٠٩٢
	داخل المجموعات	٤٣,٩٧٠	٦٠	.٧٣٣		
	المجموع	٤٤,٧٨٢	٦٤			
السياسي	بين المجموعات	١,٧٩٠	٤	.٤٤٧	٦,٥٦	.١٠٥
	داخل المجموعات	٤٠,٩٠٩	٦٠	.٦٨٢		
	المجموع	٤٢,٦٩٩	٦٤			
الذاتي	بين المجموعات	١,٠١٢	٤	.٢٥٣	٥,٠٠	.٠٧٣
	داخل المجموعات	٣٠,٣٣٣	٦٠	.٥٠٦		
	المجموع	٣١,٣٤٥	٦٤			

من خلال الجدول رقم (١١) يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تبعاً لمتغيِّر سنوات الخبرة ولجميع المجالات، ويرجع الباحث ذلك إلى أن محددات الحرية الأكاديمية يشعر بها كل أساتذة الجامعة بغض النظر عن رتبهم الأكاديمية، فالحرية الأكاديمية تنظمها وتقيدها تعليمات موحدة للجميع ، كما أن اللوائح السارية المفعول لا تعطي أولوية لأي رتبة تنظيمية كميزة في جانب الحقوق والحريات، لذلك كان تقدير أساتذة الجامعة لمحددات الحرية الأكاديمية متقارب ولا توجد فروق إحصائية.

التوصيات:

بناء على ما توصل إليه الباحث من نتائج يوصي بالآتي:

١. قيام إدارة الجامعات اليمنية ومنها إدارة جامعة إقليم سبأ بأدوارها في تسهيل ممارسة أساتذة الجامعة للحرية الأكاديمية والعمل على معالجة كل المعوقات ومحددات الحرية الأكاديمية.

٢. سرعة العمل من قبل المجلس الأعلى للجامعات اليمنية على استقلال الجامعات (مالياً وإدارياً)وتخفيف التبعية للوزارات المعنية- التعليم العالي والمالية والخدمية- إلا ما يتعلق بالجانب الفني باعتبار دور الجامعة الريادي الديمقراطي في خدمة المجتمع ومساندة سلطات الدولة.

٣. حث وزارة الشؤون القانونية ومجلس النواب على إعادة النظر في كافة القوانين واللوائح المتعقلة بالجامعات بحيث تتضمن موادا ونصوصاً تمنح الحرية الأكاديمية الكاملة للأستاذ الجامعي.

٤. تتحمل رئاسة الجامعات مسؤولية تأهيل القيادات الجامعية بما يتوافق ومتطلبات الديمقراطية .

٥. تضمين قانون التعيينات في الجامعات اليمنية شرط تأهيل عضو هيئة تدريس تربوياً في فترة ما بعد التعيين، بحيث يزود بالمهارات والسلوكيات الأكاديمية التي تؤهله للمشاركة الفاعلة في المجتمع الجامعي الديمقراطي.

٦. إلزام رئاسة الجامعات اليمنية لوحدة التطوير الأكاديمي والجودة في الجامعات تحمل مسؤوليتها في نشر ثقافة الحرية والديمقراطية في الوسط الأكاديمي واعتمادها من معايير تحقيق الجودة.

٧. اصدار المجلس الأعلى للجامعات قانوناً يتيح للمجتمع الجامعي إعادة حقوقه الأساسية مثل حق اختيار قياداته وحق تكوين النقابات الممثلة من دون وصاية ولاسيطرة.

المقترحات:

- **إجراء دراسة لتقصي محددات الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات اليمنية.**
- **إجراء دراسة لمعرفة مدى وعي أساتذة الجامعات اليمنية بمتطلبات الثقافة الديمقراطية.**
- **بناء برنامج تدريبي لإكساب الأستاذ الجامعي السلوك الديمقراطي.**
- **القيام بدراسة مسحية للقوانين واللوائح ذات الصلة بالمجتمع الجامعي لمعرفة مدى شموليتها للمواد والنصوص التي تؤكد مجالات الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي.**

المراجع:

1. ,B , labaC1998: siraP .yadoT noitutitsnI sa ytisrevinU eTh . C.R.D.I ,awattO ,OCSENU

نقلا عن الجعنيني والتل (م١٩٩٧). (قواعد التدريس في الجامعة)، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

2. Caston, G. 1989. Academic freedom. The Third World Context, Oxford Review of Education, 15(3):.

3. Neave, G, 2000. University autonomy and academic freedom and perspectives, Higher Education Policy. Oxford , 9 (4), December

4. Richard K.Betts,lnternationl studies perspectires (2007) 8,Freedom,Licence and Responsabiliy p.401

5. Scott, Joan, (1999). "Academic Freedom as an Ethical Practice in the men and lovis, The future of Academic Freedom". The University of Chicago,

6. الربيعي ، محمد الحريات الأكاديمية ، شبكة المعلومات العامة www.Academic Freedom.net ."

٧. السورطي، كامل، ٢٠٠٩ السلطوية في التربية .الكويت :دار المعرفة، الكويت.

٨. الكناني، كامل، ٢٠٠٨، استقلالية الجامعات، دراسة في اللامركزية الادارية للجامعات العراقية، منظمة مؤتمر النخب والكفاءات العراقية.. بغداد، بحوث، مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الاردن.

٩. التل ، شادية (٢٠٠٠) التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح ، أنموذجا، عمان، بحوث مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الاردن.

١٠. حسين، عبده أحمد ٢٠٠٦: الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس وعلاقته بإنتاجيتهم العلمية في جامعة عدن، رسالة جامعية اليمن.

١١. حفحوف، فتيحه ٢٠٠٨ معقوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية ، رسالة ماجستير، قسم الادارة كلية الاداب جامعةالجزائر .
١٢. حفيظي، سليمة، ٢٠٠٤، 'التكوين الجامعي واحتياجات الوظيفة'. رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بسكرة. الجزائر.
١٣. الحلو، غسان،(٢٠٠٣) المشكلات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية في نابلس" . مجلة جامعة النجاح ، مجلد ١٧ العدد ٢
١٤. الخرابشة ، عمر (٢٠١٦م) درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن للحريات الأكاديمية من وجهة نظرهم ، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد ١٢ العدد٤
١٥. خطايبه، محمد، والسعود، راتب، (٢٠١١م) تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العدد الأول والثاني.
١٦. رياض، هادي ٢٠١٠ الحرية الأكاديمية في الجامعات مجلة سلسلة ثقافة جامعية المجلد الثاني العدد الثاني مركز التطوير والتعليم المستمر بجاعة بغداد.
١٧. زروالي وسيلة، وابريعم، سامية(٢٠١٨) درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد ١١، العدد ٣٦، الجامعة الجزائرية.
١٨. سيف، جلال عبدالله٢٠٠٦، درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية للحرية الأكاديمية، رسالة ماجستير ، اصول التربية ، كلية التربية جامعة صنعاء ، اليمن.
١٩. الشأوي، زينب، (٢٠١٥م)، الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالاغتراب الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية جامعة البصرة، مجلة كلية التربية بالجامعة المستنصرية، العدد
٢٠. شقير، محمد ٢٠٠٣، الحرية الأكاديمية في الجامعات الأجنبية، مجلة الفيصل العدد٤٩، ص٣٢٥. السعودية .

٢١. الصالح، محمد بن علي(٢٠١٩)الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي : من وجهة نظر قياداتها وأعضاء هيئة التدريس مجلة العلوم النفسية والتربوية، المجلد ٨، العدد١ ، جامعة الجوف، السعودية

٢٢. العامري، فاطمة (٢٠٠٤) الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الباحة بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشوره، قسم اصول التربية، بكلية التربية بجامعة الباحة، السعودية.

٢٣. العجلوني ، محمد ٢٠١٦ الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء في محافظات شمال الاردن، المجلة الاردنية للعلوم التربوية، المجلد ١٢، العدد٤ ص٤٨٠

٢٤. عساف، محمود، والاسود فايز(٢٠١٤م) الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها ، مجلة جامعة الأزهر ، سلسلة العلوم الإنسانية ، يونيو ٢٠١٤ ، مجلد١٦، عدد١

٢٥. عويهان خديجة، والمسيليم محمد(٢٠١٧) درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، وعلاقتها بدرجة رضاهم، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة الكويت، http://hdl.handle.net/123456789/463

٢٦. الغريب شبل ٢٠١٢ الحرية الأكاديمية في المواثيق الدولية مجلة كلية التربية جامعة الاسكندرية، مجلد ٢٢ العدد١ ص٢٣

٢٧. الفضلي، عائدة عبدالله(٢٠١٤) تصور مقترح لتفعيل الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، رسالة دكتوراه، جامعة عدن، كلية التربية ، قسم التربية.

٢٨. قمبر، محمود٢٠٠١، الحرية الأكاديمية في الجامعات." دار الثقافة للطباعة والنشر، الدوحة، قطر. ص ٩٦

٢٩. ماضي، عبد الفتاح. (٢٠١٢ .(كيف يمكن حماية الحريات الأكاديمية. المعرفة (مقالات رأي)، استرجع في٢٧ جمادى الأولى، ١٤٣٤هـ، من المصدر:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/8E861680- B0EB-4F64-A194-F8BB73286F08

٣٠. المنصوب، طارق أحمد،٢٠١٣، تقييم مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعة إب. https\\www.academic.edu

٣١. هادي، رياض، ٢٠١٠ الحرية الأكاديمية في الجامعات العراقية، مجلة سلسلة ثقافة جامعية المجلد الثاني العدد الثاني مركز التطوير والتعليم المستمر بجامعة بغداد